

والفكر ، ثم في كتابة ما يُسوّل لي قليل على وتحريره والنظر في صدوره وأعقابه

وبعد أيضاً ، فإن أخى سعيد قد رَمَى بقارصات ، وهو الذى يقول عن كلمتي في الرسالة : « وصحف الرسالة أحوجُ الى أن تملأ بالحقائق والبرهان منها الى الدعوى والانتقاض ؛ وأتني للأستاذ أن يهجر هذا الأسلوب في الجدل ، فما هو بمنغنيه عن الحق شيئاً ، كما لم ين ( طنين ) الأستاذ صروف بالاشادة بمزايا الكتاب في مقدمته » اه ، ولست أدري ! فاعلمُ صحف الرسالة قد غنيت بأساليب البيان العبقري ، والسخرية النابغة من مثل قوله عن كلمات فؤاد صروف ( طنين الأستاذ صروف ) ، فالطينين في هذه العبارة كلمة بيانية مبتدعة فيها من الفن والموسيقى ما يتضائل معه ابداع جلّة الكتاب والشعراء والموسيقين . ومثل الذى يقول : « وأنا أعوذ بالله من الغرور ، والذهاب بالنفس ، ومن الجهل بمقدارها ، والمكابرة في العلم ، والمصيبة للرأى والموى ؛ فما يزال الناس — والله الحمد — يقدسون فضل المرم بخضوعه للحق ، واتقانه لعمله ، لا بدعواه و ( تبجح ) » الى آخر هذا الكلام البليغ الذى لو أرادته الجاحظ وجهده فيه ، واحتفل له ، لما تعلق بذيله ، ولا جرى في غباره . وأنا أعوذ بالأخ أن يعود الى مثل هذا القول ، فاني أكره أن أجزي أخاً لي بالذى أعلمُ أنه يؤذيه ويرمضه ، فيذهله عن منازل الصبر ، ويستغزّه عن مواطن الحلم

وليس أحب الى نفسى من أن اهتدى الى الحق على علم وبصيرة ، وأن أخضع له على الرضى والغضب ، وأن أعمل على إفراره ما استطعت الى ذلك سبيلاً . فلا يتبعن — أخى الأستاذ سعيد — ظنه أنا من أهل الغرور ، والذهاب بالنفس ، والجهل بمقدارها ، والمكابرة في العلم ، والجدال فيما لا جدوى منه ولا منفعة . وسأنتهى — إن شاء الله — مع الأخ الى النهاية التى يرضاها غير باغ ولا ظالم . فأول ما أبدأ به بيان ما ورد في كلمته ( الرسالة ١٧٠ ) من التهاوت في بعض القول ، ثم أعقب على ذلك بذكر نبوة أبى الطيب ، وتقرير القول في نفيها على وجه يبلغ بنا رضاه ، ثم أجيبه عن كل ما سألني من شيء ، فان اعترض في خلال ذلك ، فطرت في الذى يأتى به ، فان غلبنا

## نبوة المتنبي أيضاً للأستاذ محمود محمد شاكر

« أخى سعيد الأفغانى : »

وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ، وبعد ، فاني أشكر لأخى حسن ظنه بي في بعض كلامه ، ومبارعته في الرد على كلمتي التى نشرتها الرسالة ( العدد ١٦٧ ) . هذا على أنه ليس يجمّل بالأستاذ أن يحمّل نفسه تكاليف الرد على مثلي ، فان الذى بيننا من التخالف في الطبيعة ، والتباين في الجبلة ليقوم في هذا الأمر مقام الرد . وأيضاً ، فليس مما يحسنُ به أن يبسطُ عذره للقراء عن تأخر الرد بجولته في قرى ( البقاع ) ، وأن قراءته للذى أتيت به من الكلام كانت بعد عشرة أيام من صدوره . ولعلم الأستاذ الجليل أنى أحب أن يحملنى على طبيعتي ، وأن يتقبلنى على علمي ، وأن يرفنى رجلاً شيعته العجز وذأبه التخلف ، فلا قيل له بمثل قدرة الأستاذ وقوته على مد الشوط ؛ هذا على ما ركّب في أصل خلقتي من الحدة والثورة وضيق الصدر . وليس أدل على ما بيننا من تباين الجبلة — من الذى استيقنه الأستاذ وأثبتته في من التخلف والعجز ، والذى رأيت فيه من القدرة والمسارة ، فهو لم يضق ذرعاً بكل الذى كتبناه ، ولا تخلف في رد كلامنا وإسقاطه بالحجة والبيان والبرهان ، في أوجز لفظ ، وأوزن فكر ، وأدق فهم . . . ثم في أقل وقت . وأنا — على تقيضه ، فانا كما وصفنى الأستاذ حين يقول . « أما أنا فاكنت أظن ! ! أسطراً تذكر عرضاً في رد فكرة تنير ( مثل هذا ) الفاضل ، فيحمل هما يحد وقره وعنته اثنين وأربعين يوماً ، ثم ينفثه في رده الذى تكرم به على مثل هذا الشكل » ، ولا أدري لم لا يظن الأستاذ ذلك ؟ ألا فليعلم أخى سعيد أن اثنين وأربعين يوماً ليس كثير دهر على عاجزٍ وجل هيّابٍ متخلف ، وأن كلمته الصغيرة — التى أنارتني فخلتُ هما أجد وقره وعنته اثنين وأربعين يوماً — كانت مما يقتضينى طامنين على الأقل في تقليها وفهمها ودراستها أو اصل ليلهما بالمار ، ثم في الاستعداد للرد ، ثم في جمع شتات الذهن ، ثم في نفض الذهول عن العقل

على الحق أسلمنا وبذلنا له الطاعة ، وإن رضى قولنا فهو عند قاعدته التي ذكرها « ألا يحفل تقدماً أو رداً إلا إذا كان حقاً ، وسيله أن يأخذ نفسه به ، ويشكر لصاحبه »

١ - قال الأستاذ سعيد حين ذكر خبر التنوخى ورأينا في رده : « سأل التنوخى أبا الطيب عن معنى (المتنبى) فأجابه : « إن هذا شيء كان في الحداثة » وظاهر أنه يعنى التلقيب لا التنبؤ ، فجوابه غير صريح ، وهو كما قال الراوى جواب مغالط « ١ هـ . والأصل الذى اعتمد عليه الأستاذ فيما ينقل هو (طبقات الأدباء) لابن الأنبارى ، ونص الخبر : ثم « قال التنوخى : قال لى أبى ، فأما أنا فسألته بالأهواز عن معنى المتنبى ، لأنى أردت أن أسمع منه هل تنبأ أولاً ، فجأوبنى بجواب مغالط ، وقال : إن هذا شيء كان في الحداثة ، فاستحييت أن أستقصى عليه وأمسكت » وهذا نص قد اختصره ابن الأنبارى على عادته . وجاء الأستاذ سعيد فأراد أن يبين وجه المغالطة في الجواب ، فزعم أن أبا الطيب يعنى التلقيب لا التنبؤ في جوابه . وكان أولى بالأستاذ قبل أن يؤول الكلام على هذا الوجه أن يتدبر القول وينظر فيه على الصورة التى يؤوله بها ، ثم يبين وجه المغالطة بياناً لا يسقطه العقل . . . يقول التنوخى إنه سأل أبا الطيب عن معنى (المتنبى) لیسْمَعَ منه هل تنبأ أولاً - أى هل كان اللقب لحادث نبوة كانت منه أم هو تَبَرُّزٌ بُزِيَ بِهِ وَلُقِّبَ - فيجيبه أبو الطيب : « إن هذا التلقيب كان في الحداثة » فأى المغالطة في هذا الجواب ١ وفى المسألة وجهان : إما أن يكون التنوخى قد سأل أبا الطيب مصرحاً بالذى أراده فقال له : هل ادعيت فسميت المتنبى فيقول أبو الطيب « هذا شيء كان في الحداثة » فيكون المراد (النبوة) ولا شك ، وإما أن يكون قد سألته عن علة تلقيبه بالمتنبى ، فيقول : « هذا شيء كان في الحداثة » فيكون جواب رجل لا يجب أن يمتد في الحديث فهو يقطعه على سائله ، فهو يقول له : إن هذا اللقب وسيله كانا في الحداثة ولست براض عن سؤالك ؟ فليس في هذا مغالطة . ثم إن امتناعه عن ذكر علة غير النبوة في سبب التسمية دليل على أن النبوة هى العلة في التلقيب ، لأن اللفظ صريح في الدلالة على المعنى . وليس يغفل أبو الطيب عن معنى هذا اللقب ، ولا يظن أن الناس

غافلون عنه ، فيكون امتناعه عن ذكر العلة مما يوقعهم في حيرة من تأويل معناه . ثم ما الذى يضر أبا الطيب لو كان هذا التلقيب في الكبر ولم يكن في الحداثة ؟ فخرصه على تخصيص ما أراد من المعنى بالحداثة بنفى إرادة (التلقيب) ألبتة . وأولى حين يكون التخصيص بالحداثة أن يراد بذلك النبوة ، فإن قوة التدفع ، وسمو الطموح ، وإشراف النفس ، وتهاويل الأمل ، هى بالحداثة أزم ، وهى التى تؤثّر نيران الشباب فتدفعه إلى المغامرة والتهدر والمخاطرة على غير هدى ولا بصيرة ، حتى يركب بها صاحبها الحدث الغرُّ كلَّ مركب من الحماقة ، ويرد بها كل مورد من النور ، فلا يرعوى عن أن يدعى مالا مطمع له فيه ولو كان النبوة . وقول التنوخى بعد جواب أبا الطيب : « فاستحييت أن أستقصى عليه فأمسكت » دليل على أن الرجل اكتفى بإشارة أبا الطيب إلى حادث النبوة ، وأمسك عن الذى كان يريده أولاً من التصريح في إثبات ما كان من أمره في ادعاء النبوة

واختصار ابن الأنبارى خبر التنوخى هو الذى دفع الأستاذ إلى هذا التأويل . وأصل خبر التنوخى أنه قال : حدثنى أبى قال : أما أنا فأتى سألته بالأهواز سنة أربع وخمسين وثلثمائة - عند اجتيازه بها إلى فارس فى حديث طويل جرى بيننا - عن معنى المتنبى ، لأنى أردت أن أسمع منه هل تنبأ أم لا ، فأجأبى بجواب مغالط لى ، وهو أن قال : « هذا شيء كان في الحداثة أوجيته الصورة : فاستحييت أن أستقصى عليه وأمسكت » فالمغالطة فى قوله « أوجيته الصورة » والصورة ههنا الصفة على اصطلاح أهل الكلام ، وصفة الحداثة لا توجب ادعاء النبوة ، فهذا هو وجه المغالطة . فلما رأى التنوخى - وهو شاب لم يمد السابعة والعشرين من عمره ، وأبو الطيب إذ ذاك شيخ قد نيف على الخمسين - ما أصاب هذا الشيخ من الحرج وضيق الصدر حتى لجأ إلى المغالطة فى التعليل ، وتبرير فعلته على السفسطة ، استجأ أن يستقصى على هذا الشيخ فأمسك عن الذى يؤله ويفظه ويضع من كبريائه ويحط من شيخوخته ، وبلغه إلى ركوب الاحالة فى المنطق ، والفساد فى التعليل

٢ - ويقول الأستاذ سعيد : « يورد الأستاذ على حديث أبى على بن أبى حامد شبهة واحدة بعد أن يقر بإحكامه ، ويقول

في هذه الوثيقة ، فكيف تسوّغُ عريضةُ الكلام للأستاذ سعيد تأويله وبيانَه ؟ فلو سلمنا للأستاذ سعيد بالذي ذهب إليه لكان سياقُ الكلام هكذا : « حتى مثل في آخره فاستتابه ، وكتب عليه وثيقة أشهد عليه فيها بيطلان ادعائه العلوية ، وأنه رجع الى الاسلام ، وأنه نائبٌ (منه) ، وأنه لا يعاود مثله » فلي أي الكلام عطفّت جملة قوله « وأنه رجع الى الاسلام » وإلى أي مذكور يرجع الضمير في قوله « وأنه نائبٌ (منه) » ؟ وكيف ترد أوائل هذا الكلام على أواخره ليستقيم على عريضته ؟

إن أخى الأستاذ سعيداً ليأخذ من الكلام ما يشاء ويدع ما يشاء ، وبذلك ( تزول شبهة الأستاذ ) أو كما قال .

٣ - ثم يقول : « عرض الأستاذ لرواية الهاشمي التي فيها : ( كان أبو الطيب لما خرج الى كلب وأقام فيها ادعى النبوة ، ثم عاد يدعى أنه علوي الى أن أشهد عليه في الشام بالنبوة وأطلق ) وهذه الرواية تعني أنه ما تخلّى عن دعوى العلوية ، وحين ترك ادعاء النبوة بقى على دعواه الأولى . ومنها ومن الرواية التي قبلها نفهم أنه لما أطلق ترك الدعويين معاً ، فتاب من تنبئه ، وكتب وثيقة بيطلان انتسابه للعلويين وليس في الأمر مشكلة ولا تناقض ... »<sup>١</sup>

يقول الأستاذ سعيد إن هذا الخبر الذي رواه يعني ( أنه ما تخلّى عن دعوى العلوية ، وحين ترك ادعاء النبوة بقى على دعواه الأولى ) والخبر يقول إنه ( ادعى العلوية ، ثم ادعى النبوة ، ثم عاد يدعى أنه علوي » ، والعربية تقول إن هذا النص لا يمكن تأويله على الوجه الذي أراده الأستاذ فإن لها ألفاظاً ، وإن لآلفاظها معاني ، وإن لمعانيها حدوداً ؛ فأخراج المعنى عن حده إخراج للفظ عن معناه ، وإخراج اللفظ عن معناه إخراج له عن العربية . يقول الخبر : « ثم عاد يدعى أنه علوي » فيقول الأستاذ مؤولاً ، ومعنى ذلك « ثم بقى على دعوى العلوية » !! ثم يقول الأستاذ : « ومنها ومن الرواية التي قبلها نفهم ( أولاً نفهم ، فالأمر بعد هذا سواء ) أنه لما أطلق ترك الدعويين معاً ، فتاب من تنبئه ؛ وكتب وثيقة بيطلان انتسابه للعلويين » . ففي الخبر الذي قبل هذا أقحم الأستاذ العلوية ولا ذكر لها فيه وجعل الوثيقة المذكورة فيه يراد بها دعوى العلوية ، وفي هذا الخبر الذي رواه ولا ذكر للوثيقة فيه أقحم الوثيقة التي يراد بها الاشهاد عليه فيها بيطلان انتسابه للعلوية التي ادعاها ، وذكرها الخبر مرتين . فهذا أروع

عنه في ص ٤٩ : « فهو حديث محكم لا يأتيه التوهين إلا من قبل غرابيته عما جرت عليه الأحكام في شأن من يدعون النبوة ... الخ »

وقد أطل في بيان وجه الغرابة بما لا فائدة بنقله هنا . ( سبحان الله يا سعيد ! ) والذي في كلام أبي علي هو هذا : « فاستتابه وكتب عليه وثيقة وأشهد عليه فيها بيطلان ما ادعاه ورجوعه الى الاسلام » ، وجلي أنهم استتابوه من دعوى النبوة فرجع بذلك الى الاسلام ، أما الوثيقة فهي بيطلان علويته ، وبهذا تزول شبهة الأستاذ (١) فإن من المؤلف أن تكتب الوثائق في اثبات الأنساب ونقيها<sup>١</sup> .

وعجب أمر الأستاذ سعيد في حرصه على تأويل الكلام بما لا وجه له ولا أصل ؛ وهو في نقله هذا النص قد اعتمد على كتاب ابن الانباري ، وهو مولعٌ باختصار الأخبار (واختزلها) وهذا تمام خبر أبي علي بن أبي حماد :

« أخبرنا التنوخي ، حدثني أبي ، قال حدثني أبو علي بن أبي حماد ، قال : سمعت خلقاً يجلب يحكون - وأبو الطيب بها إذ ذاك - أنه تنبأ بزيادة السماوة ونواحيها ، إلى أن خرج إليه لؤلؤ أمير حصص من قبل الأخشيديّة ، فقاتله وأقره وشرّد من كان اجتمع إليه من كلب وكلاب وغيرهما من قبائل العرب . وجبسه في السجن حبساً طويلاً ، فاعتلّ وكاد أن يثلف حتى سُئِلَ في أمره فاستتابه . وكتب عليه وثيقة أشهد عليه فيها بيطلان ما ادعاه ، ورجوعه الى الاسلام ، وأنه نائبٌ منه ، ولا يعاود مثله ، وأطلقه » . فأتى أن لا ذكر للعلوية في هذا الخبر ، ولا في غيره مما روي عن أبي علي بن أبي حماد هذا ، فكيف يتأتى لك أن تقحم العلوية فيه ، وهو لم يذكرها فيه ولم ترد عنه في خبر غيره ، ثم تعمد إلى الكلام فتزوّل بعضه على النبوة وبعضه على العلوية فتجعل التوبة للأولى والوثيقة للآخرة ؟ ورحم الله أبا عثمان الجاحظ ، فلو أنه أدرك عصرنا هذا لقال في ذلك أمثل مما قال في ابراهيم النظام<sup>(١)</sup> ، فنص الخبر مبينٌ عن أن أمير حصص كتب عليه وثيقة أشهد عليه فيها (١) بأن ما ادعاه باطلٌ - وهو النبوة - (٢) وأنه رجع الى الاسلام (٣) وأنه نائبٌ منه (٤) وأنه لا يعاود مثله . فهذه أربعة في قرآن كانت

(١) وصفنا الأستاذ سعيد في ( الرسالة ) بمقالة أبي عثمان في ابراهيم النظام ، فراجعها !!



ما تخلى عن دعوى العلوية ، وحين ترك النبوة بقى على ادعائه العلوية » إلا أن يلنى معانى الكلمات التى وردت فيه ، أو يحياها عن وجهها ؛ فتكون ثم ، وعاد ، كلمات منسولة من المعانى ، ثم يزيد على ذلك أن يزيد فى الكلام معانى ألفاظ لم تكن فيه كدوله « وحين ترك النبوة بقى على ادعائه العلوية » ولو أراد الأستاذ أن يتأول هذا الخبر على وجه مقارب لما خرج له إلا أن يقول فيه « إن أبا الطيب تخلى عن دعوى العلوية ، وحين تركها بقى على ادعاء النبوة حتى استتيب فأطلق » وهذا محال

وليعلم الأستاذ أنى تركت له أبواباً من القول توطىء له أن ينفذ الى الاعتراض ، فليعترض قولى بما شاء . ولكنى أسأله أن ينظر فى اعتراضه أولاً ثم فى الخبر بعد ، ثم فى كلامى آخر ، فلهله يجد فى ذلك ما يمنعه من الاعتراض ويقنعه بالصواب . وأسأله أيضاً أن يتحرى فى فهم الأخبار ما تقتضيه عربية الكلام حتى تستقيم له المعانى ، وتتجه به الآراء الى الحق والهدى إن شاء الله

(للكلام بقية) محمود محمد شاكر

ما وقع لى من القدرة على الجمع بين الروايات ( كما هو مستوفى بكتب مصطلح الحديث ، وأنا أستحي أن أشرح هذا فى مجلة الرسالة ) ... مما يدرسه الطلاب المبتدئون (١)

وهذا الخبر أيضاً اعتمد الأستاذ فى نقله على ( اختزال ) أبى البركات ( ابن الأنبارى ) فى طبقات الأدباء . وسياق الرواية هكذا : « وقد كان التنبى لما خرج إلى كلب وأقام فيهم ادعى أنه علوى حسنى ، ثم ادعى بعد ذلك النبوة ، ثم عاد يدعى أنه علوى ، إلى أن أشهد عليه بالشام بالكذب فى الدعوىين ، وحبس دهرأ طويلاً وأشرف على القتل ، ثم استتيب وأشهد عليه بالنبوة وأطلق . » وقد كان هذا النص أمثل من ( مختزل ) ابن الأنبارى للذى يستمد الأستاذ من التأويل ، وهو أحفل له فى استخراج مادة الجدل فى التفسير والتوجيه . على أن هذا الخبر هو كما وصفناه فى كتابنا ص ٤٨ « عجيب لا يفرغ من العجب من اختصاره وتداخله » . فمن ذلك أنه صريح بين فى الدلالة على أنه قد أشهد على أبى الطيب مرتين : ( الأولى ) إتهاده عليه بأنه قد كذب فى ( الدعوىين ) و ( الآخرة ) استنابته وإتهاده عليه بالنبوة

ففى المرة الأولى ذكر ابن شيبان الهاشمى ( دعوىين ) أشهد أبو الطيب على نفسه بالكذب فيهما ، فإن أراد ( بالدعوىين ) دعوى العلوية ودعوى النبوة جميعاً كان كلامه كله خلوفاً متداخلاً ، فانه ليس يكفى فيمن ادعى النبوة أن يشهد على نفسه بالكذب ، بل لا بد معه من الاستنابة والرجوع الى الاسلام والافرار به ، فإن لم يمتط ذلك قيل ، فإن كان فعل معه ذلك وتاب وأقر بما قوله بعد ذلك « وحبس دهرأ طويلاً ( سنتين ) وأشرف على القتل ( ثم ) استتيب ، وأشهد عليه بالنبوة وأطلق » ولم أعيدت استنابته ؟ أليكون هذا كله لغواً باطلاً من القول !!

فإن أراد ( بالدعوىين ) ادعاء العلوية فى المرة الأولى والمرة الآخرة فالأمر فى ذلك على خلاف المقول . أيقدم الالى الاشهاد بالكذب فى دعوى العلوية ، وهى لا تخرج من الاسلام ، ولا يكفر بها مدعيها ، ولا يقتل من أجلها إن أصر عليها ، ويدع ادعاء النبوة فلا يقتله أو يستتيه إلا بعد أن يحبسه دهرأ طويلاً حتى يشرف على القتل ، فيؤمئذ يستتيه ويشهد عليه بالنبوة !!

ولفساد هذا الخبر وجوه أخرى ، ولكنه على أى وجهيه أدركه ، لا يسوغ للأستاذ أن يقول فيه « وهذه الرواية تعنى أنه

### لجنة التأليف والترجمة والنشر

## كتاب السلوك للمقرئ

### القسم الثانى من الجزء الاول

أخرجت لجنة التأليف والترجمة والنشر القسم الثانى من هذا المؤلف الكبير وهو يشمل بقية ما كتب المقرئ فى الدولة الأيوبية بمصر وشطرأ كبيراً من تاريخ دولة المماليك الأولى المعروفة بدولة المماليك البحرية وقد قام بنشره الدكتور محمد مصطفى زيادة مدرس تاريخ القرون الوسطى بكلية الآداب بالجامعة المصرية . واعتمد فى إخراجه على نسخة خطية كتبها المقرئ بيده ، وقد عني بإضافة حواش تاريخية « وجغرافية » ولغوية جمة . ويقع هذا القسم فى أربع مائة صفحة من القطع الكبير وطبع بمطبعة دار الكتب وثمنه عشرون قرشاً عدا أجرة البريد

ويطلب من لجنة التأليف والترجمة والنشر بشارع الكرداسى نمرة ٩ بعابدين ومن المكاتب الشهيرة ما